مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الرابع – العدد الرابع
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.4 , No.4)
October 2021

نظرية حد الكفاف: رؤية جديدة

موسى الأشخم/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/جامعة طرابلس، ليبيا

المستخلص:

ترمي هذه الورقة إلى إلقاء المزيد من الضوء على نظرية حد الكفاف، والتي ازدادت أهميتها بعد هذا السيل من الدراسات الأمريكية التي تعاطت مع مسألة التركز في السوقين: سوق السلع والخدمات وسوق العمل وارتباطها بتدني الأجور، كما ترمي إلى تعزيز ودعم الجهد العمالي من أجل تحسين هيكلية سوق العمل بما يحقق معايير العدالة في توزيع عائدات المشروع الاقتصادي.

تناولت الورقة نظرية حد الكفاف في صيغتها الأصلية، ثم عرضت صيغة موسعة لها، لتنتقل إلى التأويل الجديد للعوامل التي تقف وراء ثبات المستوى العام للأجور عند حد الكفاف، وركزت الورقة على أن العامل الرئيسي وراء ثبات الأجور عند حد الكفاف يتمثل في تفشي التواطؤ في الأسواق السائدة سواء كانت أسواق السلع والخدمات أو أسواق العمل. وهو ما يعني انتقال تلك الأسواق من أسواق تنافسية إلى أسواق احتكارية. كما تناولت الورقة الرأي القائل بأن المستوى العام للأجور في البلدان المتقدمة يتجاوز حد الكفاف، وبينت الأسباب الداعية إلى ذلك في بلدان المركز أو البلدان المتقدمة، وأكدت بأنه بمجرد زوال تلك الأسباب ستعود الأجور إلى مستوى حد الكفاف، ناهيك عن تحققها في البلدان النامية أو بلدان الهامش. وخلصت الورقة إلى أن أسواق العمل في مجملها محكومة بحد الكفاف، وللتخلص من ذلك يقتضي الأمر الحد من التواطؤ في السوقين المذكورين، وكذلك الحد من كافة أشكال الاحتكار. وتبني الصيغ الإسلامية للمشاركة في المشروعات الاقتصادية: كالمزارعة والمضاربة وما في حكمهما.

كلمات مفتاحية: حد الكفاف، قانون الأجور الحديدي، المستوى العام للأجور، التواطؤ، سقف المبيعات، أرضية سعرية، سقف الأجور، أسواق قذرة، أسواق نظيفة، المزارعة، المضاربة.

Abstract

This paper aims to shed light on the subsistence level of wages theory, which its importance has increased after this stream of American studies that dealt with the issue of market concentration, in both markets: commodity market and labor market, and their linkages to low wages. It also aims to strengthen and support the labor effort to reform the structure of the labor market. In order to improve the standards of fairness in the product distribution.

The paper dealt with the subsistence level theory in its original form, and then presented an expanded form of it, as well as a new interpretation of the factors behind the stability of the general level of wages at the subsistence level. It focused also on that the main factor behind the stability of wages at the subsistence level is the spread of collusion in the prevailing markets, whether the market for goods and services or labor market. Whereas it causes market transition from competitive forms to monopolistic ones. It also addressed the view stated that the general level of wages in developed countries exceeds the subsistence level, and clarified the reasons behind it, and emphasized that once those reasons disappeared, wages will return to the subsistence level. Not to mention that subsistence level of wages is prevailed in periphery or developing countries.

The paper concluded that subsistence level of wages has been prevailed in the labor markets. And to get rid of that, it is necessary to reduce collusion and monopoly in both mentioned markets, as well as adopting Islamic formulas to participate in economic projects; such as Mozarah, Modarabh,..etc.

Keywords: subsistence level of wages, iron wage low, general level of wages, collusion, sales ceiling, price floor, wage ceiling, dirty markets, clean markets, Mozarah, Modarabh.

مقدمة:

لم تنل نظرية حد الكفاف Subsistence level theory of wages حظها من الاهتمام من الاقتصاديين الليبراليين. ولعل ذلك مبعثه الحيلولة دون استفادة ذوي النزعات الاشتراكية من الاقتصاديين مما ورد فيها من اعتراف من أب الاقتصاد الليبرالي آدم سميت، وغيره من رواد وآباء الاقتصاد الكلاسيكي بالوضع البائس للعمال في ظل الاقتصاد الرأسمالي، أو اقتصاد السوق كما تعارف الاقتصاديون الليبراليون على تسميته. واقتصرت الأوراق القليلة نسبياً التي تناولت هذه النظرية على محاولة تخطئتها ودحضها، وإثبات أن المستوى العام للأجور السائد في الأسواق الرأسمالية للبلدان الصناعية الغربية بعيد كل البعد عن حد الكفاف، الذي قررت النظرية أن المستوى العام للأجور يستقر عنده، وإن اعترفوا بتدنيه حتى عن حد الكفاف في البلدان النامية.

وترجع أصول هذه النظرية إلى المدرسة الطبيعية (Tiyagi, B,P, 2004)، ثم تبناها وتوسع فيها مؤسس المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية آدم سميت، كما ضمّنها ديفيد ريكاردو تأويلات أخرى، واخضعها مالتس إلى نظريته عن تزايد سكان الكوكب على نحو يفوق معدلات تزايد المواد الغذائية، ثم تلقفها الاقتصادي الفرنسي تورغو، وانشغل بها في منتصف القرن التاسع عشر الاقتصادي والقيادي العمالي الألماني لاسال، واستخدمها في الدفاع عن الاشتراكية والنقابية، وسماها قانون الأجور الحديدي Iron wage low.

ونظراً للإهمال المتعمد لها لم تحظ النظرية بدراسات معمقة، بل أن جل الكتب الجامعية في الاقتصاد على نحو عام، وفي اقتصاديات العمل على نحو خاص، لم تعطها الاهتمام اللائق بها على أحسن الفروض، وتجاهلتها تجاهلاً تاماً في أسواها. ومع ذلك فثمة اهتمام متزايد في الأدب الاقتصادي على نحو عام، وفي الاقتصاد الأمريكي على نحو خاص، بما يسمى تركز أو تمركز السوق Market concentration والذي ينصرف إلى تقلص عدد الباعة في سوق السلع والخدمات، وتقلص عدد المشغلين في سوق العمل. وهو ما يشير إلى انزلاق السوقين إلى نموذج احتكار القلة: احتكار البيع في السوق الأولى Oligopoly، واحتكار الشراء في الثانية Oligopsony. والذي يرتبط عادة بتدني الأجور وفقاً للدراسات الاقتصادية التي تناولت أثر تركز السوقين أو أحدهما على الأجور في الاقتصاد الأمريكي(Josh Bivens, Lawrence Mishel, and John Schmitt , 2018).

وترمي هذه الورقة إلى إلقاء المزيد من الضوء على هذه النظرية الهامة، والتي تزداد أهميتها بعد هذا السيل من الدراسات الأمريكية التي تعاطت مع مسألة التركز في السوقين سوق السلع وسوق العمل وارتباطها بتدني الأجور؛ وذلك بمحاولة إضافة تأويلات جديدة لها، تجيب على نحو خاص على التساؤلات المتعلقة بالأسباب الداعية لثبات الأجور أو إيجارات العاملين عند حد الكفاف أو حتى في مستوى يقترب منه، مع الاستعانة بالرسومات البيانية كلما أمكن ذلك.

الدراسات السابقة:

إذا ما استثنينا المساهمات النظرية للمنظرين الأوائل المذكورين آنفاً لهذه النظرية، لم اعثر على جهد نقدي أو تقويمي لهذه النظرية، بل اقتصرت الدراسات السابقة المتعلقة بحد الكفاف، على تناول الحد الأدنى للأجور، والأجر المعيشي ومدى اتساع أو ضيق الهوة بينهما، وأثر أحدهما أو كلاهما على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أو على البطالة أو التوظف. ومن هذه الدراسات نذكر:

1- Viktor I. KRYSHKA ، Yuliya A. PEREKARENKOVA ، الحد الأدنى للأجور وحد الكفاف في الاقتصاد الروسي، تحليل تجريبي ونظري للاتجاهات الرئيسية:

تناولت الدراسة العلاقة بين حد الكفاف، وسلة المستهلك والحد الأدنى للأجور في روسيا. وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم التشريعات التي ترمي إلى تحقيق المساواة؛ لا يزال الحد الأدنى للأجور أدنى من حد الكفاف في روسيا، وهو ما يعرقل توافر الشروط الأساسية لإعادة انتاج قوة العمل. وتوصي الدراسة بإصدار تشريعات تعالج أو تدعم العمال في المناطق الريفية، وفي القطاعات المتدنية الأجر، وكذلك العمالة غير المهرة.

2- Manos Matsaganis, AUEB Márton Medgyesi, TÁRKI Alexandros Karakitsios, AUEB، التفاعل بين الحد الأدنى للأجور، ودعم الدخل ، والفقر:

يسلط البحث الضوء على التفاعل بين الحد الأدنى للأجور، ودعم الدخل، والفقر في بلدان الاتحاد الأوربي، وتوصلت الدراسة إلى أن رفع الحد الأدنى للأجور إلى حوالي نصف متوسط الأجر السائد سيكون له على أحسن الفروض أثر بسيط في خفض معدل الفقر، ومع ذلك فحين تتضافر سياسات الحد الأدنى للأجور، والتعويض الضريبي، والإعانات خلال العمل يمكن لتلك السياسات عموماً أن تحسن سياسات مواجهة الفقر في بلدان الاتحاد الأوربي.

3- David Neumark ,Scott Adams ، هل تساهم التشريعات المتعلقة بالأجر المعيشي في تقليل الفقر في المناطق الحضرية:

تناولت الورقة تأثير تشريعات الأجر المعيشي على الأجور وساعات العمل في المدن الأمريكية التي تبنت مثل هذه التشريعات، وكذلك أثرها على التوظف، ومعدلات الفقر في تلك المدن. وتوصلت الدراسة إلى أن تلك التشريعات حسنت من أجور العمال الذين يتقاضون أجوراً منخفضة، وإن كانت بمرونة متدنية نسبياً، كما كان لها تأثير سلبي على ساعات العمل لشريحة العمال المحدودي الأجر، وكذلك تأثير سلبي قوي على التوظف، بينما كان لها تأثير متواضع أو بسيط على تقليل معدلات الفقر في المناطق الحضرية.

التعريف بنظرية حد الكفاف:

يتحدد وفق هذه النظرية مستوى الأجور على نحو يعادل قيمة الملابس والغذاء والمأوى، وفقاً للحد الأدنى الضروري اللازم لبقاء العامل حياً(Online Materials for Udayan Roy's Courses)،(صلاح الدين نامق، 1968). وترى هذه النظرية بأنّ حركة العرض والطلب في سوق العمل كفيلة بالمحافظة على الأجور في المدى الطويل عند حد الكفاف. وبحسب هذه النظرية إذا ارتفع مستوى الأجور عن الحد الأدنى الضروري اللازم لبقاء العمال أحياء، وتحسنت الحالة المعيشية للعمال، فإنّ عرض العمالة سيزداد بزيادة معدل الخصوبة؛ إذ يميل العمال إلى الزواج، وإنجاب الأطفال فيزداد عرضهم بزيادة عددهم، ويؤدي زيادة عرضهم في السوق إلى انخفاض مستوى الأجور إلى مستوى يقل عن الحد الأدنى الضروري اللازم لبقاء العمال أحياء. ولكن الأجور لا يمكن أن تبقى مدة طويلة في مستوى أقل من الحد الأدنى الضروري للمعيشة، وذلك لانخفاض معدل الخصوبة لدى العمال فينخفض عرض العمل في السوق، وهو ما يؤدي إلى أن ترتفع الأجور إلى مستواها السابق أو حتى إلى مستوى أعلى منه بقليل. وهكذا فإن حركة العرض والطلب في سوق العمل تجعل المستوى العام للأجور، وفقاً لهذه النظرية، يراوح في حركته صعوداً وهبوطاً حول مستوى الحد الأدنى الضروري للمعيشة المسمى بحد الكفاف؛ أي ما يعادل قيمة المواد الغذائية والملابس والماوى وغيرها من الحاجات الضرورية اللازمة لبقاء العمال أحياء، فيتجاوزه أحياناً ويقصر عنه أخرى ثم يستقر عنده في النهاية.

الانتقادات الموجهة للنظرية:

وجهت لنظرية حد الكفاف عدة انتقادات (prof. rajesh pal, 2020) نذكر منها:

1- اهملت النظرية جانب الطلب على العمل، واقتصر اهتمامها على جانب العرض.
2- للنظرية رؤية تشاؤمية لحالة العمال في اقتصاد السوق، ومن ثم تقدم لنا صورة قاتمة لحالة المجتمع ككل في ظل الاقتصاد الليبرالي.
3- تهتم النظرية بما يجري في سوق العمل في المدى الطويل، دون أن تحفل بما يجري فيه في المدى القصير.
4- ليس ثمة دلائل إحصائية أو تاريخية تؤكد صحتها بل أن الأجور في البلدان الغربية تكذب هذه النظرية.
5- عدم واقعية افتراضها تقاضي العمال نفس الأجر وهو أجر الكفاف.
6- تتجاهل النظرية دور اتحادات العمال في العمل على رفع الأجور.
7- خطأ الافتراض القائل بأن زيادة الأجور تزيد من عدد العمال حيث تدل الخبرة التاريخية الغربية على تدني معدل الخصوبة في البلدان التي يتقاضى فيها العمال أجوراً أعلى.

التناول الموسع للنظرية:

يتحدد وفق هذه النظرية مستوى الأجور " إيجارات العاملين" على نحو يعادل قيمة الملابس والغذاء والمأوى، وفقاً للحد الأدنى الضروري اللازم لبقاء العامل حياً (موسى الأشخم، د غ م). ذلك أنّ حركة العرض والطلب في سوق العمل كفيلة بالمحافظة على إيجارات العاملين في المدى الطويل عند حد الكفاف. ووفق هذه النظرية إذا ارتفع مستوى إيجارات العاملين عن الحد الأدنى الضروري اللازم لبقاء العمال أحياء، وتحسنت الحالة المعيشية للعمال، كنتيجة لزيادة الطلب على العمال فإنّ عرض العمالة سيزداد في المدى القصير بالهجرة إلى الداخل، وفي المدى الطويل بزيادة معدل الخصوبة؛ إذ يميل العمال إلى الزواج، وإنجاب الأطفال فيزداد عرضهم بزيادة عددهم، ويؤدي زيادة عرضهم في السوق إلى انخفاض مستوى إيجارات العاملين إلى مستوى يقل عن الحد الأدنى الضروري اللازم لبقاء العمال أحياء، وذلك لتجاوز الزيادة في عرض العمل مستوى الزيادة في الطلب على العمال. ولكن إيجارات العاملين لا يمكن أن تبقى مدة طويلة في مستوى أقل من الحد الأدنى الضروري للمعيشة، وذلك بسبب عاملين: الأول: الهجرة إلى الخارج وهو ما يحدث في المدى القصير، والثاني: انخفاض معدل الخصوبة لدى العمال؛ ذلك أن العمال في هذه الحالة لا يستطيعون إعالة غيرهم؛ فيحجم من لم يتزوج منهم عن الزواج، ويحجم المتزوج منهم عن إنجاب الأطفال، ويقضي كثير منهم بسبب الفاقة والجوع والتشرد وعدم تلقي العلاج اللازم؛ فتزيد معدلات الوفاة وتتناقص معدلات الولادة، ومن ثم ينخفض عرض العمل في السوق في المدى الطويل عن مستوى الطلب على العمال، فترتفع إيجارات العاملين إلى مستواها السابق أو حتى إلى أعلى منه بقليل. وهكذا فإن حركة العرض والطلب في سوق العمل تجعل إيجارات العاملين تراوح في حركتها صعوداً وهبوطاً حول مستوى الحد الأدنى الضروري للمعيشة المسمى حد الكفاف؛ أي ما يعادل قيمة المواد الغذائية والملابس والماوى وغيرها من الحاجات الضرورية اللازمة لبقاء العمال أحياء، فتتجاوزه أحياناً وتقصر عنه أخرى ثم تستقر عنده في النهاية.

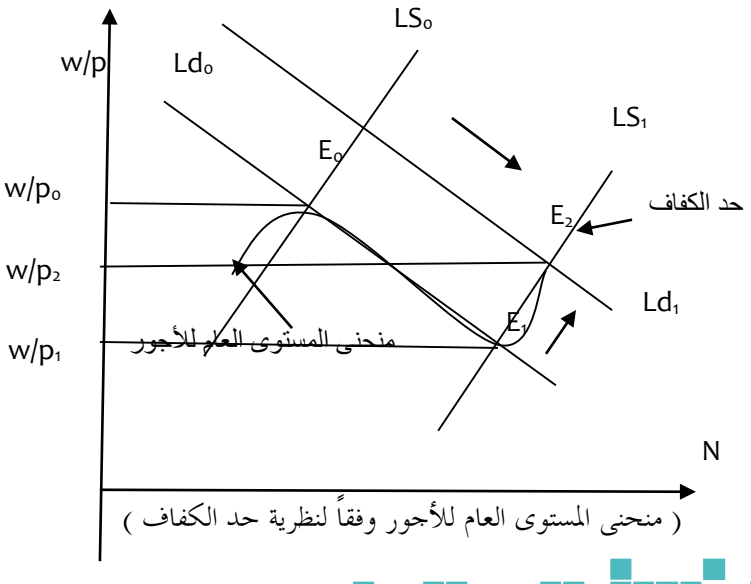

(منحنى المستوى العام للأجور وفقاً لنظرية حد الكفاف)

تمثل نقطة التقاطع E0 بين منحنى Ld0 والمنحنى Ls0 تمثل الحالة التي يكون فيها عرض العمل قليل ويتقاضى فيها العمال إيجارات أو أجور أعلى من حد الكفاف عند w/p0. ويؤدي هذا الأجر أو الإيجار المرتفع نسبياً، إلى تزايد عرض العمل بفعل أحد العاملين المشار اليهما آنفاً؛ فينتقل المنحنى إلى اليمين نحو الأسفل عند Ls1 ليتقاطع مع المنحنى Ld0 عند E1 فتنخفض إيجارات العاملين إلى w/p1 ، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على العمل فينتقل منحنى الطلب على العمل إلى Ld1 ليتقاطع مع منحنى العرض Ls1 عند النقطة E2 وهي نقطة التوازن المستقر في هذه النظرية والتي عندها تتساوى إيجارات العاملين أو أجورهم مع اثمان المواد الغذائية اللازمة لبقاء العامل أو العمال أحياء عند w/p2. بينما تُعد نقطتا التوازن E0 ، E1 نقطتا توازن غير مستقر.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا ما هي العوامل التي تدفع المستوى العام للأجور أو إيجارات العاملين إلى الاستقرار عند حد الكفاف؟

التواطؤ في الأسواق وحد الكفاف:

ينشأ التوازن في الأسواق السائدة المستندة إلى القيم الليبرالية في بنيتها السطحية "السوق الرأسمالي" عن توازن قوى المساومة بين الباعة والمشترين(موسى الأشخم، د غ م)، وليس كما تقول النظرية الاقتصادية السائدة بين قوى العرض والطلب المعزولة عن الفعاليات الاقتصادية. والباعة في السوق يتمتعون بالقوة المفرطة ولا يحد من قوتهم إلاّ الظروف الموضوعية التي قد تخدم المستهلكين دون أن يكون لهم أي تأثير عليها: كمرونات الطلب والعرض، أو مدى ندرة الموارد أو توافرها. ومن هناك فالتوازن في السوق يعكس التفاوت الكبير في قوة المساومة Bargaining Power بين المنتجين والباعة من جهة والمستهلكين من جهة أخرى، فيكون توازناً مفروضاً ومختلاً لمصلحة المنتجين والباعة عادةً.

ودعنا هنا نفرق بين نوعين من التوازن: التوازن التلقائي والتوازن المفروض: حيث يتحقق التوازن التلقائي في الأسواق النظيفة والخالية من التواطؤ بين الباعة في سوق السلع، وبين المشغلين في سوق العمل، أو في المرحلة السابقة على وقوعه. بينما يتحقق التوازن المفروض بعد وقوعه أي في ظل التواطؤ. وعند حدوث التواطؤ يحدد المنتجون أو الباعة في سوق السلع سقفاً للمبيعات؛ فينتج عنه بالضرورة أرضية سعرية، وهو مستوى السعر التوازني المفروض الذي يسمح للأسعار بأن تكون مرنة إلى أعلى فحسب، دون أن تكون مرنة إلى أسفل. فينشأ مجال سعري يحدد حده الأدنى سقف المبيعات، ويحدد سقفه الأعلى عوامل عديدة لعل أهمها الكميات المطلوبة ومرونة الطلب السعرية. ثم إنّ المنتجين أو الباعة عادةً ما يلجأون إلى تحديد سقف للأجر أو لإيجار الجهد البشري للعاملين في سوق العمل بصفتهم أرباباً للعمل. ويعمل المستثمرون – من خلال تحكمهم في مستوى الأجر أو الإيجار النقدي من جهة، وتحكمهم في الأسعار من جهة أخرى – على التخفيض المضطرد لنصيب العمال من عائدات العملية الانتاجية أو مستوى الأجور أو الإيجارات الحقيقية للعمال، وهم يرمون بذلك إلى توسيع هامش أرباحهم.

وهو ما يعني أن التوازن في الأسواق السائدة ليس عادلا ولا منصفاً سواءً للمستهلكين أو للعمال، بل هو أقرب ما يكون إلى عقود الإذعان، التي يذعن فيها الطرف الأضعف إلى مشيئة الطرف الأقوى. كما إنّ هذا النوع من التوازن المفروض وغير المتكافئ ضار بالاقتصاد، وهو المسئول عن الأزمات الدورية التي تعصف بالاقتصاد الرأسمالي كما أسلفنا. إذ يؤدي إلى نشوء أسواق قذرة أو غير نظيفة، يسودها التواطؤ وتتكدس فيها السلع بالمخازن؛ فتتسم بفوائض كبيرة في العرض الكلي وعجز كبير في الطلب الكلي؛ وهو ما يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد وتكدس السلع في المخازن والأرفف، ومن ثم إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين، فتتفاقم البطالة ويهوي الاقتصاد في هوة الركود الاقتصادي بل وفي هوة الركود التضخمي. ويمكننا استناداً إلى ذلك التمييز بين نوعين من الأسوق: الأولى: أسواق نظيفة: وهي التي تخلو من التواطؤ، ومن ثم تخلو من التضخم والبطالة، ويسهل فيها تصريف السلع والبضائع فلا تتكدس في المخازن، ومن ثم فلا تتسم بوجود فوائض كبيرة في العرض الكلي، ولا بعجز كبير في الطلب الكلي. ولا بفائض في عرض العمل وعجز في الطلب على العمل وهي تكاد تكون منعدمة الوجود في الاقتصاديات الرأسمالية. والثانية: الأسواق القذرة وهي التي تتسم بالتواطؤ والتضخم وبتكدس السلع في المخازن، وبوجود فوائض كبيرة في العرض الكلي، وعجز كبير في الطلب الكلي. وبوجود فائض كبير في عرض العمل وعجز كبير في الطلب على العمل. ومن ثم فهذه الأسواق بعد التواطؤ تصبح محكومة بنموذجي احتكار البيع Monopoly ، واحتكار الشراء Oligopsony ؛ حيث يسود احتكار البيع سوق السلع والخدمات، ويسود احتكار الشراء سوق العمل. ومع ذلك فهذه الأسواق هي الأسواق السائدة في ظل اقتصاد السوق الرأسمالي.

التوازن المفروض في سوق السلع:

جرت العادة أن يفرض المنتجون أو الباعة سقفاً للمبيعات في ظل اقتصاد السوق المحكوم بالتواطؤ، وهو النموذج السائد في ظل اقتصاد السوق الليبرالي، والمحكوم بنموذج احتكار البيع. ولتمثيل ذلك هندسياً دعنا نفترض أن السقف المفروض كان عند الكمية 20 ، والتي تؤدي إلى أن يكون السعر المفروض أو الأرضية السعرية عند 6 .

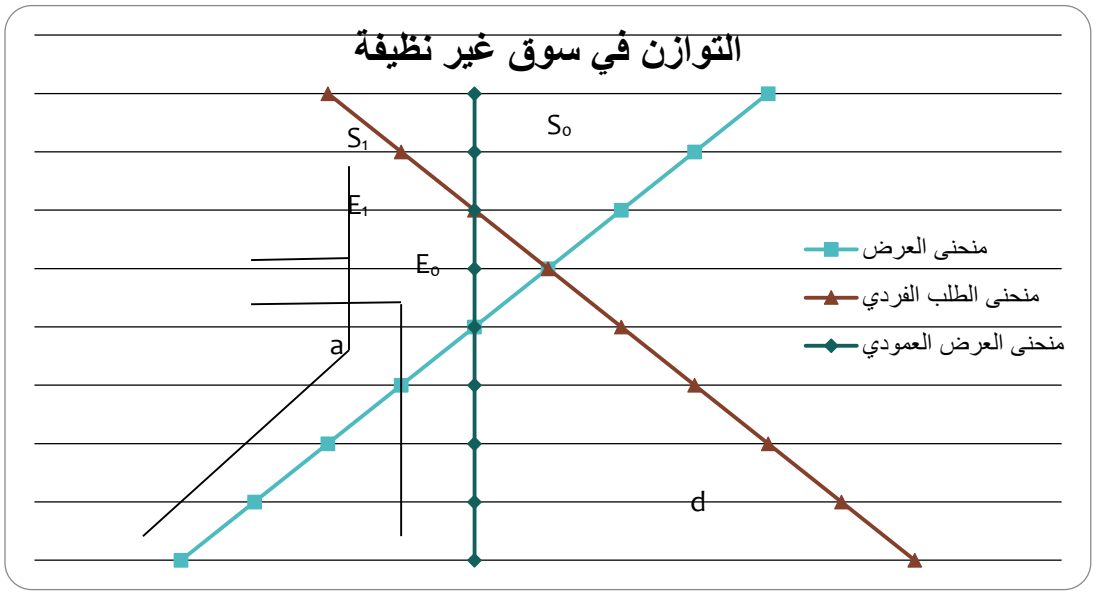

حين يحدد الباعة سقفاً للمبيعات يصبح منحنى العرض خطاً عمودياً على المحور الأفقي؛ وإذا أخذنا في الاعتبار الجزء غير العمودي من المنحنى السابق على التواطؤ، يصبح منحنى العرض في ظل التواطؤ على شكل حرف (L) مقلوب ومنفرج الزاوية؛ إذ يتجه إلى أعلى ابتداءً من النقطة a حتى يقطع منحنى الطلب عند نقطة التوازن المفروض E1 عوضاً عن نقطة التوازن التلقائي E0.

التوازن المفروض في سوق العمل:

أما إذا انتقلنا إلى سوق العمل، وهو المحكوم بنموذج احتكار الشراء في ظل التواطؤ، فإن التوازن فيه لا يختلف عن التوازن في سوق السلع والخدمات، حيث يسود التواطؤ بين المستثمرين أو المشغلين في السوقين؛ وهو ما يمكّن المشغلين من تحديد سقف للتوظف، من أجل الوصول إلى تحديد سقف لإيجارات العاملين النقدية "الأجور" (موسى الأشخم، د غ م). في حين يتكفل التواطؤ بينهم في سوق السلع والخدمات إلى تحديد سقف للمبيعات، ورفع معدلات التضخم، وهو ما يؤدي إلى تقليل "الأجر الحقيقي" الإيجارات الحقيقية للعمال. ويتضافر العاملان لتحديد سقف للتوظف، على نحو يؤدي إلى تحديد سقف لإيجارات العاملين الحقيقية. إذ يؤدي الأول إلى تحديد سقف للإيجارات النقدية أو الأسمية، بينما يؤدي الثاني إلى تحديد سقف لإيجارات العاملين الحقيقية.

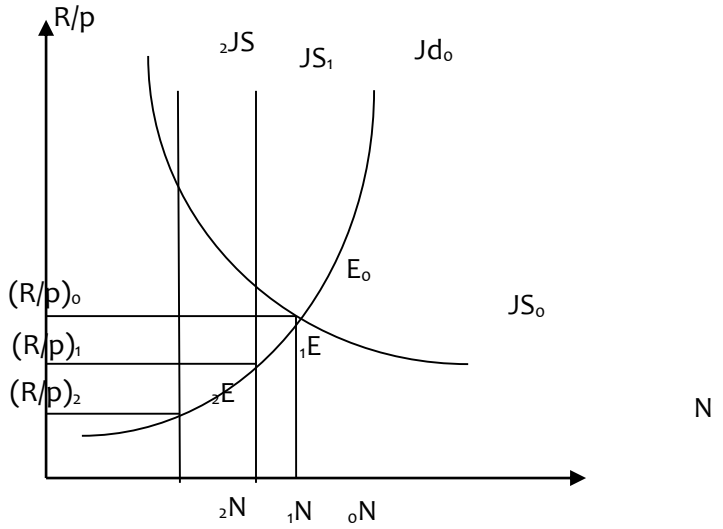

يمثل المنحنى JS0 عرض المؤسسات لفرص العمل، بينما يمثل المنحنى Jd0 طلب العمال على فرص العمل، وعند النقطة E0 التي تمثل نقطة التوازن بين منحنى عرض فرص العمل ومنحنى الطلب على فرص العمل قبل التواطؤ، يتحدد مستوى إيجارات العاملين التوازني الأجر "التوازني" (R/p0)، ومستوى التوظف التوازني (N0).

وعندما يفرض المنتجون أو المشغلون سقفاً للانتاج سيستدعي الأمر تحديد سقف للتوظف عند N1 ، فيتخذ منحنى عرض فرص العمل شكل الخط العمودي على المحور الافقي JS1 ، ويتقاطع مع منحنى الطلب على فرص العمل Jd0 عند النقطة E1 فتنخفض إيجارات العاملين الحقيقية "الأجر الحقيقي" إلى (R/p1)، وقد يحدد المنتجون أو المشغلون سقفاً جديداً للتوظف عند N2، يرمي إلى تحديد سقف جديد لإيجارات العاملين وذلك لممارسة ضغوط على العاملين للقبول بمستوى إيجارات أقل، فيكون منحنى عرض فرص العمل عند JS2 ، فيتقاطع مع منحنى الطلب على فرص العمل عند النقطة E2 ، وهو ما يصنع سقفاً جديداً للتوظف، وسقفاً أخر لإيجارات العاملين الحقيقية. ويتظافر السقفان بالإضافة إلى سقف المبيعات والأرضية السعرية في سوق السلع والخدمات على توسيع هامش الربح، وتقليل نصيب العاملين من العملية الانتاجية. وهو ما يؤدي بالضرورة إلى نتائج وخيمة كصناعة التضخم والركود الاقتصاديين، ومن ثم البطالة فالتضخم الركودي.

نخلص من ذلك إلى القول: إن ما يكبح المستوى العام للأجور أو المستوى العام لإيجارات العاملين هو تفشي التواطؤ في الأسواق القذرة السائدة في ظل اقتصاد السوق الرأسمالي، سواءً منها أسواق السلع والخدمات أو أسواق العمل. حيث يؤدي التواطؤ في سوق السلع والخدمات إلى التقليل من الأجر أو إيجارات العاملين الحقيقية، في حين يؤدي التواطؤ في سوق العمل إلى تجميد الأجور الاسمية في الحد الأدنى، بل ويؤدي إلى تخفيضها في الحد الأقصى؛ إذ يبدل المستثمرون قصارى جهدهم لتثبيت المستوى العام للأجور أو

إيجارات العاملين عند حد الكفاف، ولرفع الأسعار إلى أقصى ما يمكن، وذلك للحيلولة دون تضييق هامش الربح، بل والعمل الدءوب على توسيعه.

ولتطوى نظرية حد الكفاف في مجاهل النسيان؛ بدل الاقتصاديون الليبراليون، وكذلك صنّاع السياسات الاقتصادية في الغرب جهودا كبيرة لإخفاء صيغة حد الكفاف، واستبدالها تارة بالأجر المعيشي Living wage ، وأخرى بالحد الأدنى للأجور The minimum wage.

كذلك حاولت بعض الأبحاث المنشورة في الغرب دحض هذه النظرية لتؤكد بأن المستوى العام للأجور في البلدان المتقدمة يتجاوز حد الكفاف بكثير، غير أنها تغافلت عن عاملين: الأول: ممارسة المؤسسات الاقتصادية العابرة للحدود في البلدان المتقدمة لدور امبريالي ناهب للبلدان النامية؛ إذ تتمكن من إبخاس قيمة المواد الأولية الموردة من تلك البلدان، من خلال فرضها لنموذج احتكار الشراء على مبيعات تلك البلدان من المواد الأولية، وكذلك فرط قوة مساومتها من جهة، ومن خلال إبخاس قيمة عملات البلدان النامية وكذلك العمل على تدهور أسعار صرف تلك العملات مقابل عملات البلدان الصناعية، على النحو الذي يقلل من قيمة صادرات البلدان النامية من المواد الأولية، ويضخم من قيمة وارداتها من السلع المصنعة من جهة أخرى؛ وذلك بإخراج تلك العملات من التداول في السوق العالمي(6). ثم إنها تتمكن من مضاعفة فائض قيمة العمل عند استخدامها للأيدي العاملة الرخيصة من البلدان النامية، وهو ما يجعلها قادرة على منح أجور تمييزية، وعالية نسبياً، وتفوق حد الكفاف لعمالها البيض، استجابة لضغوط النقابات العمالية بها. كما إنه من غير المستبعد التلاعب بحد الكفاف الذي أعيد تسميته بالأجر المعيشي فيخفض في البلدان المتقدمة، حتى يظهر الأمر وكأن المستوى العام للأجور أو إيجارات العاملين في تلك البلدان تزيد عنه؛ حيث يتم استبعاد بعض الضروريات عند تحديد حد الكفاف أو الأجر المعيشي في تلك البلدان، ودون مراعاة تباين الضروريات فيما بين البلدان الصناعية والبلدان النامية.

كيفية إصلاح إيجارات العاملين "الأجور":

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو كيف يمكن لنا إصلاح الأجور أو إيجارات العاملين؟ على نحو يجعلها مرنة إلى أعلى، ولا يقتصر على دفعها لتجاوز حد الكفاف فحسب، بل والحيلولة دون أن يقل نصيب عنصر العمل عن شطر العائد من العملية الانتاجية، والشطر هنا ينصرف إلى النصف. واستناداً على التشخيص الذي قدمناه آنفاً، فإن خطوات التخلص من تجميد مستوى الأجور أو إيجارات العاملين عند حد الكفاف، ينبغي أن تتركز على إصلاح كلاً من سوق السلع والخدمات وسوق العمل؛ وذلك بأتباع السياسات والإجراءات التالية:

1- إصدار تشريعات تحرّم التواطؤ، وكافة أشكال الاحتكار في أسواق السلع والخدمات وأسواق العمل.

2- تبني السياسات التي تحد من التواطؤ والاحتكار.

3- تبني الصيغ الإسلامية للمشاركة: كالمزارعة والمضاربة وما في حكمهما، ليتحصل العمال على شطر العائد من العملية الانتاجية أي نصفه[10]، ولا يتقاضون إيجارات شهرية أو أسبوعية "أجور"، بل ويشاركون في إدارة مشروعاتهم الاقتصادية. وحين يتحقق ذلك لا يتضرر العمال من رفع أسعار المنتجات والسلع التي ينتجونها؛ ذلك أن التوسع في العائدات يصب في مصلحتهم ويزيد من نصيبهم أو شطرهم من العائد.

الخاتمة:

تناولت الورقة نظرية حد الكفاف في صيغتها الأصلية، ثم وضحت الصيغة الموسعة لها على النحو الذي تبنته الورقة. ثم تعرضت للعوامل التي تقف وراء ثبات المستوى العام للأجور أو إيجارات العاملين عند حد الكفاف وفقاً لرؤيتها، والمتعلقة بتفشي التواطؤ في الأسواق القذرة في ظل اقتصاد السوق الرأسمالي، سواءً كانت أسواق السلع والخدمات أو سوق العمل. وهو ما يعنى انتقال تلك الأسواق من أسواق تنافسية إلى أسواق محكومة بنموذجي احتكار البيع واحتكار الشراء؛ احتكار البيع في السوق الأولى واحتكار الشراء في الثانية. كما تناولت الورقة الرأي القائل بأن المستوى العام للأجور في البلدان المتقدمة يتجاوز حد الكفاف، وبينت الأسباب الداعية إلى ذلك في بلدان المركز أو البلدان المتقدمة، كما أكدت تحقق نظرية حد الكفاف في غير تلك البلدان أي بلدان الهامش، وتحققها أيضاً في البلدان المتقدمة لمجرد الحد من تلك الأسباب أو تجاوزها.

الهوامش:

1- Tiyagi, B,P, Labor economic and Social Welfare, Ed.1Xth(2004) Pup. Jay Pracash Nath, Co Meerut p382.

2- Josh Bivens, Lawrence Mishel, and John Schmitt , It's not just monopoly and monopsonyHow market power has affected American wages, April 25, 2018

3-

4- ECO 54 History of Economic Thought, Online Materials for Udayan Roy's Courses.
أنظر أيضاً د. صلاح الدين نامق، ود. حسين عمر، القيمة والتوريع، ص227.

5- prof. rajesh pal modern theory of wages.
https://www.mgkvp.ac.in/Department/28/Economics/72/ProfessorLecture

6- موسى الأشخم، مدخل إلى الاقتصاد التكافلي دراسة غير منشورة (د غ م).

7- موسى الأشخم، مرجع سابق.

8- موسى الأشخم، مرجع سابق.

9- تم إقناع البلدان النامية بعدم جدوى بيع صادراتها بعملاتها المحلية، حتى لا يكون هناك طلباً خارجياً على عملاتها؛ وهو ما أدى إلى تدهور أسعار صرفها، ومن تم إلى إبخاس قيمة صادراتها.

10- الدليل على أن نصيب المشارك بالجهد له نصف العائد؛ يتمثل في منح النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر نصف العائد من انتاج مزروعاتهم، بعد نزعها منهم بموجب الصلح المبرم بين الطرفين، عقب نقض عهدهم مع المسلمين في غزوة الخندق.

المصادر والمراجع:

1- د. صلاح الدين نامق، ود. حسين عمر، القيمة والتوريع، دار المعارف بمصر، 1968.

2- موسى الأشخم، مدخل إلى الاقتصاد التكافلي دراسة غير منشورة.

3-Josh Bivens, Lawrence Mishel, and John Schmitt , It's not just monopoly and monopsonyHow market power has affected American wages, April 25, 2018.

4- Prof. rajesh pal modern theory of wages.
https://www.mgkvp.ac.in/Department/28/Economics/72/ProfessorLecture

5- Tiyagi, B,P, Labor economic and Social Welfare Ed.1Xth (2004) Pup. Jay Pracash Nath, Co Meerut.

6- Udayan Roy's Courses, ECO 54 History of Economic Thought, Online Materials for Udayan Roy's Courses.